



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الاشتراط النحوي في كتب إعراب القرآن دراسة تطبيقية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت 338هـ)

رسالة قدمها
يحيى خلف داود

و هي إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
ولييد نهاد عباس

1436هـ

2014م

– شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف :

ذكر النحويون أنّ هذه الأسماء معربةٌ بالحروف⁽¹⁾ . وفي ذلك خلاف ، ((فذهب البصريون إلى أنها معربةٌ من مكانٍ واحدٍ ، والواو ، والألف ، والياء هي حروفُ الإعراب))⁽²⁾ . ((أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ هذه الحركات التي هي ، الضمة والفتحة والكسرة ، تكون إعرابًا لهذه الأسماء))⁽³⁾ .

كما ورد في شرح شذور الذهب قوله : ((مما خرج عن الأصل : الأسماء الستة ، المعتلة ، المضافة إلى غير ياء المتكلم ، فإنها ترفعُ بالواو نيابةً عن الضمة ، وتُصبُ بالألف نيابةً عن الفتحة ، وتُخفض بالياء نيابةً عن الكسرة وشرط الأول منها وهو ((ذو)) أن يكون بمعنى صاحب))⁽⁴⁾ .

قال تعالى : $\text{چ د پ ز ح ط ياء ك م ن هـ و ا ؤ ياء نعت}$ ⁽⁵⁾ ((ذو الأوتاد : نعت))⁽⁶⁾

بمعنى صاحب الأوتاد فرفع (ذو) بالواو لأن المنعوت مرفوع والنعت يتبع المنعوت .

وقوله تعالى : $\text{چ د هـ ز ح ط ياء ك م ن هـ و ا ؤ ياء نعت}$ ⁽⁷⁾ وجاء في مصحف عبد الله⁽⁸⁾ (وإن كان ذا عسرة

(قال أبو جعفر : والتقدير : (وإن كان المعاملُ ذا عسرة)⁽⁹⁾ . وجاء في التبيان : أن ((ذو)) فاعل لكان التامة ، وقيل هي ناقصة ، والخبر محذوف ، تقديره : وإن كان ذو

(1) ينظر : شرح المفصل : 101/1 ، وشرح التسهيل : 47/1 .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف : 35/1 ، وينظر : كتاب التبيين عن مذاهب النحويين : 90-91 .

(3) المصدر نفسه : 36/1 .

(4) شرح شذور الذهب : 66 .

(5) سورة ص : الآية 12 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 307/3 .

(7) سورة البقرة : من الآية 280 .

(8) عبد الله بن مسعود (Z) ، ينظر : التبصرة في القراءات السبع : 97 .

(9) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 135/1 .

عسرةٍ لكم عليه حقٌّ أو نحو ذلك ، ولو نصب فقال : (ذا عسرةٍ) لكان الذي عليه الحق معنيًا بالذکر السابق⁽¹⁾ .

فمن ذهب إلى أنَّها معربة بالحروف وضع لها شروطًا ، قال الإمام الصنَّهـاجي (723 هـ) : فالشروط هي أن تكون مضافة ، إضافتها إلى غير ياء المتكلم ، أن تكون ((فو)) خالية من الميم ، وأن تكون ((ذو)) بمعنى صاحب⁽²⁾ . ((فإن أُفردت أُعربت بالحركات))⁽³⁾ والإفراد عدم الإضافة نحو قوله تعالى : **چ ك ك چ**⁽⁴⁾ . ((الأصل أخو يدل على ذلك ((إخوانٍ)) فحذف وغيّر على غير قياسٍ))⁽⁵⁾ . وقوله تعالى : **چ ی ی یچ**⁽⁶⁾ في النصب ، وفي الجر قوله تعالى : **چ ژ چ ژ**⁽⁷⁾ . أما دليل عدم الإفراد قوله تعالى : **چ چ چ چ چ چ**⁽⁸⁾ . فقد أُعرب آباؤهم بالواو ؛ لأنه مضاف إلى الضمير ، فهو نائب فاعل للفعل المبني للمجهول .

-
- (1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 165/1 .
 - (2) ينظر : شرح الأجرومية : 56 .
 - (3) أوضح المسالك : 39/1 .
 - (4) سورة النساء : من الآية 12 .
 - (5) إعراب القرآن للنحاس : 204/1 .
 - (6) سورة يوسف : من الآية 78 .
 - (7) سورة النساء : من الآية 23 .
 - (8) سورة يس : من الآية 6 .

– شروط جمع المذكر السالم :

أجمع النحاة على أن جمع السلامة ((لا يكون في المواتِ والبهائم ... وإنما اختصَّ هذا الجمع بالآدميين لأنهم الأولون والمقدمون على أنواع الخلائق))⁽¹⁾ . فلا يُجمع هذا الجمع إلا ما كان علمًا أو صفةً ، وأنه يُشترط فيما يجمع هذا الجمع شروطًا عامة يشترك فيها العلم والصفة جميعًا وهي : أن يكون لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ، وشرط خاص بالصفة هو ألا تكون على وزن أفعل فعلاء مثل : أحمر حمراء أو على وزن فعلان فعلى نحو : سكران سكرى وعطشان عطشى⁽²⁾ . فجمع السلامة هو : ((صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد على اثنين))⁽³⁾ .

((ثم يشترط أن يكون إمّا علمًا غير مركب تركيبًا اسناديًا ولا مزجيًا ، فلا يُجمع نحو : ((بَرَقَ نَحْرُهُ)) و ((مَعَدِ يَكْرِب)) ، وإمّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو ((قائم)) و ((مذنب)) و ((أفضل)) فلا يُجمع نحو ((جريح)) و ((صبور))⁽⁴⁾ .))⁽⁴⁾ . ومثال الجامع للشروط التي سبق ذكرها قوله تعالى : **چڈ وچ**⁽⁵⁾ **چو وچ**⁽⁶⁾ . فالسابقون جمع مذكر سالم اجتمعت فيه الشروط السابقة الذكر

قال أبو جعفر : ((وأبو إسحاق - (316 هـ) - يذهب إلى أن فيه تقديرين في العربية : أحدهما : أن يكون السابقون الأول مرفوعًا بالابتداء ، والثاني من صفته ، وخبر الابتداء (أولئك المقربون) ، ويجوز عنده أن يكون السابقون الأول مرفوعًا

(1) المقتصد : 160/1 .

(2) ينظر : شرح شذور الذهب : 83 .

(3) الحدود في النحو للرماني : 37 .

(4) أوضح المسالك : 48/1 .

(5) سورة الواقعة : الآية 10 .

(6) سورة الواقعة : الآية 11 .

بالابتداء ، والسابقون خبره وتقديره : والسابقون إلى طاعة الله هم السابقون إلى رحمة الله ، قال : (أولئك المقربون) صفة ، قال أبو جعفر : قوله أولئك صفة غلط عندي لأن ما فيه الألف واللام لا يوصف بالمبهم))⁽¹⁾ . فالألف واللام أكسب السابقون التعريف فهم أولئك القوم المعروفون بعقلهم وفطنتهم لما أدركوا من عظمة الخالق فسبقوا الآخرين إلى الإسلام .

ومنهم من يذهب إلى أن : السابقون الأول مبتدأ ، والسابقون الثاني تأكيد ، و (أولئك المقربون) مبتدأ وخبر ، وجملة (أولئك المقربون) خبر السابقون واسم الإشارة أغنى عن الرابط ، وهو الضمير ، واختار الزمخشري (538 هـ) أن يكون السابقون الثاني خبراً ، وليس تأكيداً⁽²⁾ . فقد أثر شرط العقل في توجيه الإعراب عند النحاس بقوله : أولئك صفة غلط عندي ؛ لأن السابقون هم قوم عقلاء فلا يصح أن يوصف العاقل بالمبهم .

– شروط النكرة :

يشترط في النكرة قبولها الألف واللام أو الإضافة أو رب⁽³⁾ . فقد جاء في الكتاب : ((واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكناً ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به))⁽⁴⁾ ، ((وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها)) (رَبِّ) فيصلح ذلك فيها ، أو ألف ولام ، فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة))⁽⁵⁾ ، قال تعالى :
 چ □ □ □ □ □ □ □ □ چ⁽⁶⁾ ، ((غداة نكرة فعُرِفَتْ بالألف

(1) إعراب القرآن للنحاس : 217/4 .

(2) ينظر : الكشف : 457/4 ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 394/7 .

(3) ينظر : الأصول : 148/1 ، وشرح المفصل : 497/2 .

(4) الكتاب : 22/1 .

(5) الأصول : 148/1 .

(6) سورة الأنعام : من الآية 52 .

واللام ... وباب غدوة أن تكون معرفة ، إلا أنه يجوز تنكيرها كما تُتكرَّرُ الأسماء الأعلام فإذا تُكرِّرَتْ دخلتها الألف واللام للتعريف ((⁽¹⁾).
 وقوله تعالى : چءء ه ه مچ⁽²⁾ ، أتربَّ ((نعت لقاصرات ؛ لأن قاصرات نكرة وإن كانت مضافة إلى معرفة ، والدليل على ذلك : أن الألف واللام يدخلانه))⁽³⁾ كقول الشاعر : [الطويل]⁽⁴⁾ :

من القاصرات الطرف لو دبَّ مُحولٌ من الذرِّ فوقَ إلتبٍ منها لأنثرا

فقد دخل الألف واللام على قاصرات ، يدل ذلك على أنَّ النكرة أصلٌ وهي أشدُّ تمكناً .

– الموصول :

– شروط ((ما)) الموصولة :

ذكر النحاة أنَّ ((ما)) لما لا يعقل ، وقد تستعمل للعاقل ولكن هذا الاستعمال ليس مطلقاً بل مقيداً بشروط هي :
 الشرط الأول : إذا اختلط العاقل مع غير العاقل⁽⁵⁾ كقوله تعالى : چءء ه ه مچ⁽⁶⁾ ه ه ه ه ه ه ه ه .

(1) إعراب القرآن للنحاس : 11/2 .

(2) سورة ص : الآية 52 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 314/3 .

(4) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه : 68 .

(5) يُنظر : شرح التسهيل : 212/1 ، وأوضح المسالك : 136/1 ، وشرح ابن عقيل : 147/1 .

(6) سورة النحل : من الآية 49 .

فقد نادى سرب القطا كما يُنادى العاقل ، فنزلت ((مَنَّ)) في هذا البيت منزلة العاقل .

والشرط الثاني : إذا جامع من يُعقل بشمول ، أي أن يختلط من يُعقل بما لا يُعقل⁽¹⁾ ،

كقوله تعالى جَاءَتْ كَأَنَّهُمْ يُفَكِّكُونَ كَأَنَّهُمْ يُفَكِّكُونَ كَأَنَّهُمْ يُفَكِّكُونَ

يُفَكِّكُونَ⁽²⁾ . ((فاجتمع غيرُ العاقل مع العاقل في التسبيح وعبر عن الجميع

ب مَنَّ))⁽³⁾ فالصلاة للناس والتسبيح لغيرهم ولهم⁽⁴⁾ .

الشرط الثالث : وتستعمل في غير العاقل باقتران ، أي إذا اقترن غير العاقل مع من يُعقل

في عمومِ فُصِّلَ ب مَنَّ))⁽⁵⁾ . كقوله تعالى : جِيءَ بِالنَّبِيِّ لِيُنزِّلَ الْغُرُورَ لِيُنزِّلَ الْغُرُورَ لِيُنزِّلَ الْغُرُورَ

لِيُنزِّلَ الْغُرُورَ لِيُنزِّلَ الْغُرُورَ لِيُنزِّلَ الْغُرُورَ⁽⁶⁾ . فغلب ما يُعقل لما اجتمع مع ما لا يُعقل ؛ لأنَّه

المخاطب وحملَ غير العاقل على العاقل في عموم⁽⁷⁾ .

(1) ينظر : شرح التسهيل : 212/1 ، وشرح ابن عقيل : 147/1-148 .

(2) سورة النور : من الآية 41 .

(3) معاني النحو : 119/1 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 98/3 .

(5) ينظر شرح التسهيل : 212/1 ، وأوضح المسالك : 134/1 ، وشرح ابن عقيل : 147/1-

148 .

(6) سورة النور : من الآية 45 .

(7) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 100/3 .

- شروط ((ذا)) الموصولة :

اختصت ((ذا)) من بين أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ، وشرط موصوليتها ثلاثة أمور : أحدها : ألا تكون للإشارة ، والثاني : ألا تكون ملغاة ، والثالث : أن يتقدمها استفهام ب ((ما)) باتفاق أو ب (مَنْ)⁽¹⁾ .

كقوله تعالى : چ گ گ گ گ گ گ چ⁽²⁾ . ((إن شئت جعلت ما وذا شيئاً واحداً في موضع نصب باراد ، قال ابن كيسان : - 320هـ - وهو أجود ، وإن شئت جعلت ما اسماً تاماً في موضع رفع بالابتداء وذا بمعنى الذي وهو خبر الابتداء ، ويكون التقدير : ما الذي أراد الله بهذا مثلاً))⁽³⁾ . فعلى الوجه الثاني تكون ((ذا)) موصولة بمعنى الذي و (أراد) صلة له والعائد محذوف والذي وصلته خبر المبتدأ⁽⁴⁾ . ومثله قوله تعالى : چے ئے ئے ك ك ك⁽⁵⁾ . ((ما)) في موضع رفع بالابتداء و (ذا) بمعنى الذي وهو خبر (ما))⁽⁶⁾ فقد تحقق شرط موصوليتها .

أما مثال (مَنْ) قوله تعالى : چو ی ی ی ی ی ی چ⁽⁷⁾ . ف ((مَنْ) رفع بالابتداء ، و (ذا) خبره ، والذي نعت لذا وإن شئت بدل))⁽⁸⁾ .

ولا يجوز أن تكون (من وذا) بمنزلة اسم واحد ، كما كانت (ماذا) ؛ لأن (ما)

(1) ينظر : أوضح المسالك : 142/1 ، وشرح شذور الذهب : 178 .

(2) سورة البقرة : من الآية 26 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 40/1 .

(4) ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه : 77/1 .

(5) سورة النحل : من الآية 24 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 249/2 .

(7) سورة البقرة : من الآية 245 .

(8) إعراب القرآن للنحاس : 121/1 .

أشد إبهامًا من (مَنْ)⁽¹⁾ .

ومثله قوله تعالى : **جَوْ وَ وَؤْ وَجْ**⁽²⁾ ، ف (ذا) موصولة ؛ لتقدم (مَنْ) عليها وهو استفهام فلا يجوز أن تكون (ذا) زائدة كما زيدت مع (ما) ؛ لأن (ما) مبهمة فزيدت (ذا) معها لشبهها بها⁽³⁾ .

– شروط الجملة الواقعة صلة :

يشترط في الجملة الموصول بها : أن تكون جملة لا يجهل معناها أحدٌ ، ولا بجملة إنشائية ، وأما القسم فقد جوز بعضهم الوصل به⁽⁴⁾ . ومن وروده قوله تعالى : **جِئْتُكُمْ** ⁽⁵⁾ . ((اللام الأولى لام التوكيد ، والثانية لام القسم ، (وَمَنْ) في موضع نصب وصلتها (لِيُبَيِّنَنَّ) ؛ لأنَّ فيه معنى اليمين ، والخبر منكم))⁽⁶⁾ .

-
- (1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 126/1 ، والتبيان في إعراب القرآن : 144/1 .
 - (2) سورة البقرة : من الآية 255 .
 - (3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 126/1 ، والجدول في إعراب القرآن : 22/2 .
 - (4) ينظر : شرح الكافية الشافية : 121/1 .
 - (5) سورة النساء : من الآية 72 .
 - (6) إعراب القرآن للنحاس : 225/1 ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : 258/1 .

- شروط حذف العائد :

أجاز البصريون حذف العائد المرفوع ، إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد (1) .

كقوله تعالى : چه ~ به به هچ (2) . قال أبو إسحاق : أي معبود في السماء ، ومعبود في الأرض ، والتقدير : وهو الذي هو إله في السماء (3) . فحذف العائد المرفوع ؛ لأنه مبتدأ خبره مفرد .

ويجوز حذف العائد المنصوب ، إن كان متصلاً ، وناصبه فعلٌ ، أو وصف ، غير صلة الألف واللام (4) . كقوله تعالى : چ □ □ □ چ (5) . ((وحيداً نصب على الحال)) (6) . فقد يكون حال من التاء في خلقت ، أو من الهاء المحذوفة (7) . والتقدير : خلقتة ، فحذف العائد المنصوب لتوفر الشروط المذكورة آنفاً . والعائد المحذوف هو الهاء في خلقتة فهو متصل ناصبه فعل غير صلة للألف واللام .

ومثله قوله تعالى : چ ك ك و و و چ (8) . فنصب (رسولاً) على الحال من العائد المحذوف في بعث والتقدير : بعثه (9) .

(1) ينظر : أوضح المسالك : 149/1-150 ، وشرح ابن عقيل : 165/1 .

(2) سورة الزخرف : من الآية 84 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 81/4 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 151/1-152 ، وشرح ابن عقيل : 169/1 ، وهمع الهوامع : 292/1 .

(5) سورة المدثر : الآية 11 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 45/5 .

(7) يُنظر : التبيان في إعراب القرآن : 762/2-763 .

(8) سورة الفرقان : من الآية 41 .

(9) إعراب القرآن للنحاس : 113/3 .

((انصرف نوح وهو اسم أعجمي ؛ لأنه على ثلاثة أحرف فخف ، فأما (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) فأعجمية وهي معرفة فلذلك لم ينصرف))⁽¹⁾ .

– شروط الإضافة :

يشترط أن يحذف من الاسم المضاف عند إضافته ما فيه من تنوينٍ ظاهرٍ أو مقدر ، ومن نون تلي علامة الإعراب ، وهي : نون التثنية ، أو نون الجمع وما ألحق بهما⁽²⁾ . كقوله تعالى : **جَدَّ تَدَّ ذُدُّجٌ**⁽³⁾ قال النحاس : ((ما في موضع نصب بمخرج ويجوز حذف التنوين على الإضافة))⁽⁴⁾ . وتكون الإضافة بمعنى اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى من أو في ، فيتعين تقدير من إن كان المضاف إليه جنسًا للمضاف نحو : (هذا ثوب خزٌّ) ، ويتعين تقدير في إن كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف⁽⁵⁾ .

كقوله تعالى : **چَٹ ڈ ڈ فچ**⁽⁶⁾ ، قال النحاس : ((مكرّم في الليل والنهار))⁽⁷⁾ . فقدر الإضافة بـ (في) .

– شروط اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه :

-
- (2) إعراب القرآن للنحاس : 250/1 .
 - (3) ينظر : شرح قطر الندى : 253 .
 - (4) سورة البقرة : من الآية 72 .
 - (5) إعراب القرآن للنحاس : 61/1 .
 - (6) ينظر : اللباب : 261 ، وشرح ابن عقيل : 43/3 .
 - (7) سورة سبأ : من الآية 33 .
 - (8) إعراب القرآن للنحاس : 338/3 .

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيراً وتأنياً ولكن لا يتم ذلك إلا بشرط صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه ، أي حذف المضاف بشرط أن لا يختل الكلام به⁽¹⁾ .

والمضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف المؤنث بشرط :

أن يكون بعضاً من المضاف إليه أو كـبعضٍ منه ، كقولهم : (قُطعت بعض أصابعه) ، فصح تأنيث بعض لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ، فتقول : (قُطعت أصابعه)⁽²⁾ . وقرأ بعضهم⁽³⁾ قوله تعالى : *جِئْ عِىْ جِئْ*⁽⁴⁾ (تَلْتَقِطُه تَلْتَقِطُه) . ((وهذا محمول على المعنى ؛ لأن بعض السيارة سيارة))⁽⁵⁾ . ومنه قول الأعشى :

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتهُ كما شَرِقْتُ صَدْرُ القنَاةِ من الدَّمِ⁽⁶⁾

والشاهد فيه : (شَرِقْتُ صَدْرُ القنَاةِ) حيث أُنْتُ الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو قوله (صَدْرُ) والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو القنَاة .

– ما يلزم الإضافة ((شروط إضافة كلا وكلتا)) :

- (1) ينظر : شرح الكافية الشافية : 413/1 ، وشرح التسهيل : 102/3 .
- (2) ينظر : شرح التسهيل : 102/3 ، وشرح ابن عقيل : 49/3-50 ، وهمع الهوامع : 421/2 .
- (3) مجاهد وأبو رجاء والحسن وقتادة ، ينظر : جامع البيان في تفسير آي القرآن : 235/6 ، والدر المنثور : 509/4 .
- (4) سورة يوسف : من الآية 10 .
- (5) إعراب القرآن للنحاس : 194/2 .
- (6) ديوانه : 123 .

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى كلاً وكتلاً ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط⁽¹⁾ :

الشرط الأول : التعريف ، فلا يجوز : كلا رجلين ، ولا كلا امرأتين خلافاً للكوفيين ؛ لأنهما عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، والبصريون من النحاة لا يجيزون توكيد النكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يُفد ، والكوفيون يجيزون ذلك ؛ ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة⁽²⁾. قال النحاس : ((يقول الخليل - 175 هـ - وسيبويه رحمهما الله جاءني كلا الرجلين))⁽³⁾ .

الشرط الثاني : الدلالة على اثنين بالنص نحو كلاهما⁽⁴⁾ ونحو : قوله تعالى : ⁽⁵⁾ . قال أبو جعفر : ((وأجاز النحويون في غير القرآن الحمل على المعنى))⁽⁶⁾ فقد دلت كتلاً على اثنين بالنص عند إضافتها إلى الجنتين وحُمِلت (أتت) على لفظ كتلاً ؛ لأن المعنى الجنتان كتلتاهما أتتا أكلهما .

– شروط إضافة أيُّ :

- (1) ينظر : شرح التسهيل : 106/3 ، وشرح ابن عقيل : 62/3 ، وهمع الهوامع : 423/2 .
- (2) ينظر : شرح التسهيل : 106/3-107 ، وأوضح المسالك : 117/3 .
- (3) إعراب القرآن للنحاس : 294/2 .
- (4) ينظر : أوضح المسالك : 117/3 .
- (5) سورة الكهف : من الآية 33 .
- (6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 294/2 .

ولا تضاف إلى المعرفة إلا بشروطٍ هي : أن تكون مثناة⁽¹⁾. نحو قوله تعالى : چ □ □⁽²⁾ ((ابتداء وخبر))⁽³⁾ . ((أو مجموعة))⁽⁴⁾ . كقوله تعالى : چ ذ ن ت چ⁽⁵⁾ ⁽⁵⁾ ((أي مرفوع بالابتداء وهو اسم تام وأحسن خبره))⁽⁶⁾ . فقد أضيفت أي في الآية الأولى إلى ((الفريقين)) المعرف بال كونها مثناة ، وأضيفت في الآية الثانية إلى الضمير الكاف الذي هو من المعارف ؛ لأنها جاءت بصيغة الجمع . وتضاف (أي) إلى المعرفة بشرط موصوليتها⁽⁷⁾ . كقوله تعالى : چ چ ی چ⁽⁸⁾ . ف أي : اسم موصول بمعنى الذي وحركتها عند سيوبه حركة بناء لخروجها عن النظائر؛ فقد أضيفت إلى معرفة وهو الضمير، وحذف صدر صلتها⁽⁹⁾.

– شروط حذف المضاف والمضاف إليه :

يحذف المضاف حذفاً قياسياً ولا يتم ذلك إلا بشرط :

- (1) ينظر : شرح الكافية الشافية : 429/1 ، وشرح ابن عقيل : 64/3 .
- (2) سورة الأنعام : من الآية 81 .
- (3) إعراب القرآن للنحاس : 19/2 .
- (4) أوضح المسالك : 120/3 .
- (5) سورة الملك : من الآية 2 .
- (6) إعراب القرآن للنحاس : 307/4 .
- (7) ينظر : جامع الفوائد المنظومة : 120 .
- (8) سورة مريم : من الآية 69 .
- (9) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 17/3 ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 629/4 .

وجود دليل أو قرينة تدل على لفظه نصًا ، أو لفظ آخر بمعناه بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو تغيير في المعنى⁽¹⁾ . كقوله تعالى : چ □ □ چ⁽²⁾ والتقدير : جاء أمرُ ربِّك أو رسولُ ربِّك ، وتقدير المضاف المحذوف ((برسول)) خيرٌ من تقديره بـ ((أمر)) ؛ لأن الأمر من المعاني والمجيء لا يتعلق إلا بالأجسام وأنَّ الله منزه عن الجسمية فوجب تقدير مضاف مناسب⁽³⁾ . ومنه قوله تعالى : چ گ گ چ⁽⁴⁾ . ((أي : أهل القرية))⁽⁵⁾ . كما كما قال : چ □ □ چ⁽⁶⁾ . ((حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه اتساعًا ، أي أهل ناديه))⁽⁷⁾ .

((أما حذف المضاف إليه فإنه قليل الاستعمال))⁽⁸⁾ . فيجوز حذفه في صورٍ أكثرها أكثرها من كلمات تلت قبل ويعد وكل فأما قبل ، وبعد إذا كانا مبنيين كان المضاف إليهما قد حذف منهما ونوي فيهما فاستحقا البناء ؛ لأنهما صارا غائبتين⁽⁹⁾ . وذلك قوله تعالى : چ ژ و و و و و ی چ⁽¹⁰⁾ . قال النحاس : ((فأما الكلام في قبل وبعد ... إن سبيلهما أن لا يعربا لأنهما قد كانتا حُذِفَ منهما المضاف إليه))⁽¹¹⁾ .

-
- (1) ينظر : أوضح المسالك : 142/3 ، والنحو الوافي : 116/3 .
 - (2) سورة الفجر : من الآية 22 .
 - (3) ينظر : أوضح المسالك : 142/3 ، والنحو الوافي : 116/3 .
 - (4) سورة يوسف : من الآية 82 .
 - (5) إعراب القرآن للنحاس : 212/2 .
 - (6) سورة العلق : من الآية 17 .
 - (7) إعراب القرآن للنحاس : 164/5 .
 - (8) المثل السائر : 94/2 .
 - (9) ينظر : أوضح المسالك : 129/3 .
 - (10) سورة الروم : من الآية 4 .
 - (11) إعراب القرآن للنحاس : 180/3 .

– شروط الفصل بين المتضايين في الاختيار :

أجاز النحاة الفصل بين المتضايين في السعة واشتروا لذلك عدة شروطٍ منها :
 أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل أما مفعوله⁽¹⁾ . كقراءة ابن
 عامر (118هـ)⁽²⁾ : قوله تعالى : **چؤ و وچ**⁽³⁾ . ((وأما ظرفه ، كقول
 بعضهم : (ترك يوماً نفسك وهوها))⁽⁴⁾ . فقرأ ابن عامر وأهل الشام : (قتلُ
 أولادهم شركائهم) ، برفع قتلُ ، ونصب أولادهم وخفض شركائهم⁽⁵⁾ . فقد فصل بين
 المضاف الذي هو قتل وبين المضاف إليه الذي هو شركائهم بالمفعول به الذي هو قوله :
 (أولادهم) .

– شروط معاني المبتدأ :

يؤلف المبتدأ مع خبره جملة ، تحصل الفائدة بها ، ويحسن السكوت عليها ولا يتم
 ذلك إلا بشرطين :

- (2) ينظر : شرح التسهيل : 141/3 ، واضح المسالك : 150/3-152 .
- (3) ينظر : المنتهى : 377 .
- (4) سورة الأنعام : من الآية 137 .
- (5) أوضح المسالك : 154/3 ، وينظر : همع الهوامع : 432/2 .
- (6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 33/2 .

أحدهما : أن يكون الخبر هو المبتدأ ، كقولك : الأميرُ عادلٌ ، فإن عادلٌ صفةٌ للأمير ، والصفة ذات الموصوف .

والمعنى الثاني : أن يتنزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه ، كقولك : زيدٌ أسدٌ ، يعني أنه يشبه الأسد في القوة ، لا أن زيداً على الحقيقة أسد⁽¹⁾ . ومنه قوله تعالى : **چژ وچژ⁽²⁾ . ((أي في الحرمة ولا يحل لهم تزوجهن))⁽³⁾ . فهنَّ بمنزلة أمهاتهن من حيث الاحترام ، وتحريم النكاح ، لا أنهن أمهاتهن على الحقيقة⁽⁴⁾ .**

- شروط المبتدأ المستغني عن الخبر :

إشترط النحويون في الوصف الذي يرفع فاعلاً يُغني عن الخبر : أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام⁽⁵⁾ . وزعم الخليل (رحمه الله) : أنه يُستقبح أن يقول : (قائمٌ زيدٌ) ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول : (ضَرَبَ زيداً عمرو) وعمرو على (ضَرَبَ) مرتفع وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيدٌ مؤخرًا ... الخ)⁽⁶⁾ . وأن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ويتم الكلام به⁽⁷⁾ كقوله :

(1) ينظر : شرح ملحمة الإعراب : 48 .

(2) سورة الأحزاب : من الآية 6 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 208/3 .

(4) ينظر : أمالي ابن الشجري : 240/1 ، وشرح ملحمة الإعراب : 48 .

(5) ينظر : شرح شذور الذهب : 210 ، وشرح ابن عقيل : 189/1 .

(6) ينظر : الكتاب : 127/2 .

(7) ينظر : شرح شذور الذهب : 210 ، وشرح ابن عقيل : 189/1 .

أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلْمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا إِنَّ يَطْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنًا⁽¹⁾

مرفوع الوصف في البيت اسم ظاهر وهو (قوم سلمى) .
وقوله :

خَلِيلِي مَا وَاوٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ⁽²⁾

فكان مرفوع الوصف في البيت ضميراً منفصلاً وهو (أنتما) ((وفيه ردٌ على الكوفيين ، والزمخشري ، وابن الحاجب - 646هـ - إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً))⁽³⁾ .

((وأوجبوا في))⁽⁴⁾ قوله تعالى : چه بچ⁽⁵⁾ . ((أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير))⁽⁶⁾ .

فقوله تعالى : (أَرَاغِبٌ) رفع بالابتداء ، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر ، كما

(1) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني رقم (134) ، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (65) ، وفي قطر الندى رقم (39) ، ينظر : شرح شذور الذهب : 211 .

(2) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني رقم (136) ، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (64) ، وفي قطر الندى رقم (38) ، ينظر : شرح شذور الذهب : 210 .

(3) شرح شذور الذهب : 211 .

(4) المصدر نفسه : 211 .

(5) سورة مريم : من الآية 46 .

(6) شرح شذور الذهب : 211 .

تقول : (أ قائم أنت) ؟ وحسن الابتداء بالنكرة لما تقدمها⁽¹⁾ . أي تقدمها استفهام .
 ((فإن لم يكن الوصف مسبوقاً باستفهام ولا نفي ، ضَعْفَ عند سيبويه إجراؤه مجرى
 المسبوق بأحدهما ، ولم يمتنع ، وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون ضَعْفٍ))⁽²⁾ .
 واستدلوا بقوله⁽³⁾ :

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ ، فَلَا تُكُ مُلْعِيًّا مَقَالَةً لِهَبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فخبيرٌ : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سد مسد الخبرِ ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي أو
 استفهام ، وقد وافق الكسائي الخليل وسيبويه في ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو
 شبهه⁽⁴⁾ .

وأرجح ما ذهب إليه البصريون في أن الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن
 الخبر ، لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الأصل في النفي والاستفهام أن
 يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات لا إلى الذوات أنفسها ؛ لأن الذوات يقل أن تكون
 مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، والأصل في النفي
 والاستفهام أن يكونا عن الفعل أو ما هو في معناه⁽⁵⁾ .

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 13/3 .

(2) شرح الكافية الشافية : 143/1 .

(3) قائلة رجلٌ من الطائيين لم أقف على اسمه ، ينظر : المقاصد النحوية : 329/1 .

(4) ينظر : مجالس ثعلب : 313/1 ، وظاهرة المنع في النحو العربي : 101 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 199/1 .

والشرط الآخر: ((تكرر المبتدأ بلفظه))⁽¹⁾ كقوله تعالى: **جِئْ عِىَ كِئْ**
كئج⁽²⁾

ف ((الحاقه رفع بالابتداء ، (ما الحاقه) مبتدأ وخبر ، وهما خبر عن
الحاقه))⁽³⁾ .

- شروط مسوغات الابتداء بالنكرة :

سوغ النحاة الابتداء بالنكرة بشرط الإفادة ، ومن شروط الإفادة : أن تكون مضافة⁽⁴⁾
كقوله تعالى **جِئْ سِئْ سِئْ**⁽⁵⁾ . جاء في إعراب النحاس : ((ابتداء
وخبر))⁽⁶⁾ فجاز الابتداء ب (كل) وهي نكرة ؛ لأنها مضافة إلى نفس ومن شروط
الإفادة أن تكون عامة⁽⁷⁾ . كقوله تعالى : **جِئْ كِئْ كِئْ**⁽⁸⁾ . ((ابتداء وخبر والتقدير :
كلهم ثم حذفت الهاء والميم))⁽⁹⁾ . وهو دليل عموميتها .

(1) شرح ابن عقيل : 204/1 .

(2) سورة الحاقه : الآية (1-2) .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 69/5 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 181/1 .

(5) سورة آل عمران : من الآية 185 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 192/1 .

(7) ينظر : المقرب : 123 .

(8) سورة البقرة : من الآية 116 .

(9) إعراب القرآن للنحاس : 75/1 .

– شروط وجوب تقدم الخبر :

إشترط النحاة في وجوب تقدم الخبر : أن يكون الخبر اسم استفهام⁽¹⁾. كقوله تعالى :
 : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾⁽²⁾. قال النحاس : ((متى في موضع رفع لأنها
 خبر الابتداء))⁽³⁾ وقُدِم ؛ لأنه اسم استفهام له الصدارة في الكلام .
 ويجب تقدم الخبر إذا كان : المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها والخبر ظرف ، أو
 جار ومجرور ، نحو : ((عندك رجلٌ)) و ((في الدار امرأة))⁽⁴⁾. أو قد اتصل بالمبتدأ
 ضمير يعود على شيء في الخبر⁽⁵⁾. كقوله تعالى : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾⁽⁶⁾. قال أبو
 جعفر : أي أقفال تمنعها من تدبر القرآن⁽⁷⁾. فالضمير ((الهاء)) على هذا التفسير يعود
 يعود على شيء في الخبر المحذوف المتعلق بالجار والمجرور ((على قلوبٍ)) . ومنه
 قول الشاعر⁽⁸⁾ :

أهابك إجلالاً وما بك فُدْرَةٌ عليّ ولكن ملء عين حبيبها

(1) ينظر : المقرب : 128 .

(2) سورة الملك : الآية 25 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 310/4 .

(4) ينظر : المقرب : 128 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 128 .

(6) سورة محمد : من الآية 24 .

(7) إعراب القرآن للنحاس : 125/4 .

(8) هذا البيت نسبه قوم ومنهم أبو عبيد البكري لنصيب بن رباح ، ونسبه آخرون ومنهم ابن نباتة
 المصري إلى مجنون بني عامر ، وقد استشهد فيه ابن هشام في أوضح المسالك : 192/1 ، وابن
 عقيل : 241/1 .

فوجب تأخر ((حبيها)) وهو المبتدأ إذ لو قُدّم يلزم عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً ، وذلك لا يجوز⁽¹⁾ .

– شروط تأخير الخبر وجوباً :

لا يكون خبر المبتدأ إلا شيئاً ، هو الابتداء في المعنى ، نحو : زيدٌ أخوك ، وزيدٌ قائمٌ⁽²⁾ . فرتبة الخبر بعد المبتدأ ؛ لأن المبتدأ يشبه الفاعل في أنه لا يكون إلا اسماً مخبراً مخبراً عنه ، سابقاً في الوجود على الخبر⁽³⁾ .

فإذا كانا معرفتين ، الجيد أن تُخبر بالأسف تعريفاً عن الأقوى تعريفاً ، فإن اجتمع المضمر وغيره جعلت المبتدأ هو المضمر ، كقولك : أنت زيدٌ ، وإذا اجتمع العلم وغيره ، جعلت المبتدأ هو العلم ، كقولك : زيدٌ أخوك ، والأمر مسوق على هذا⁽⁴⁾ . فإن خيف التباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخير الخبر ، نحو : زيدٌ قام⁽⁵⁾ .
ومن شروط تأخير الخبر وجوباً : أن يقترن بالا معنى⁽⁶⁾ . كقوله تعالى : چ □ □ □ چ⁽⁷⁾ . أو لفظاً⁽⁸⁾ . كقوله تعالى : چچ چ چ چ⁽⁹⁾ .

(1) ينظر : المقاصد النحوية : 348/1 .

(2) ينظر : المقتضب : 127/4 .

(3) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 100-98 .

(4) ينظر : توجيه اللع : 107 .

(5) ينظر : أوضح المسالك : 186/1 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 186/1 .

(7) سورة هود : من الآية 12 .

(8) ينظر : أوضح المسالك : 186/1 .

(9) سورة آل عمران : من الآية 144 .

ففي قوله تعالى : $\square \square \square \square$ ، تأخيرٌ للخبر وهو قوله (نذيرٌ) ؛ لأنه اقترن
 بـ (إلا) معنىً ، وخبُر به ؛ لأن المضمَر أقوى تعريفًا منه .
 وأما قوله تعالى : $\square \square \square \square$ ، فهو : ابتداء وخبر⁽¹⁾ . فوجب تأخير الخبر
 رسولٌ ؛ لأنه اقترن بـ (إلا) لفظًا .
 ويجب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مستحقًا للتصدير⁽²⁾ . كأسماء الاستفهام ، وأسماء
 وأسماء الشرط ، وما التعجبية ، وكم الخبرية⁽³⁾ .
 فمثال أسماء الاستفهام ، قوله تعالى : $\square \square \square \square$. فقوله تعالى : (وما
 تلك) ، ((ابتداء وخبر وفيه معنى التثنية))⁽⁵⁾ .
 ومثال أسماء الشرط قوله تعالى : $\square \square \square \square$ ، ((مَنْ في موضع رفع
 بالابتداء وهي شرط))⁽⁷⁾ . فوجب تأخير الخبر في هذه الآيات المباركات لتوفر شروط
 التأخير المذكورة آنفًا .

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 182/1 .

(2) ينظر : أوضح المسالك : 187/1 .

(3) ينظر : المصدر نفسه الهامش : 187/1 .

(4) سورة طه : الآية 17 .

(5) إعراب القرآن للنحاس : 25/3 .

(6) سورة البقرة : من الآية 197 .

(7) إعراب القرآن للنحاس : 101/1 .

- شروط حذف المبتدأ جوازاً :

يجوز حذف المبتدأ بشرط أن يدل عليه دليل⁽¹⁾ . نحو : قوله تعالى : **چ ي ي** □ □ □ **چ**⁽²⁾ . فقوله تعالى : (النار) ، بمعنى هو النار أو هي النار⁽³⁾ ، فتكون النار : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو النار أو هي النار . فجاز حذف المبتدأ لتوفر شرط الدلالة عليه .

وقوله تعالى : **چأ بچ**⁽⁴⁾ . فسورة : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذه سورة⁽⁵⁾ . فجاز حذف المبتدأ لتوفر شرط الدلالة عليه فقد قدره النحاس بقوله : (هذه سورة) .

- شروط حذف الخبر جوازاً :

يجوز حذف الخبر بشرط أن يدل عليه دليل⁽⁶⁾ . كقوله تعالى : **چ ي ن ن**⁽⁷⁾ . فالخبر محذوف والتقدير : دائم دل عليه ما سبقه⁽⁸⁾ . وكذلك قوله تعالى : **چ ي ي ب ب** □ **چ**⁽⁹⁾ . فقوله تعالى : (الله) مبتدأ والخبر محذوف تقديره أعلمُ وجاز حذفه لدلالة ما قبله عليه⁽¹⁾ . ((وقد اجتمع حذف كل منهما

-
- (1) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 131 .
 - (2) سورة الحج : من الآية 72 .
 - (3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 74/3-75 .
 - (4) سورة النور : من الآية 1 .
 - (5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 88/3 .
 - (6) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 131 .
 - (7) سورة الرعد : من الآية 35 .
 - (8) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 131 .
 - (9) سورة البقرة : من الآية 140 .

وبقاء الآخر))⁽²⁾ . في نحو قوله تعالى : $\square \square \square$ ⁽³⁾ . سلام : ((مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف أي سلام عليكم ، ويجوز أن يكون مرفوعاً على خبر الابتداء والابتداء محذوف أي : أمري سلامٌ ... (قومٌ منكرون) على إضمار مبتدأ))⁽⁴⁾ .

– شروط حذف المبتدأ وجوباً :

يحذف المبتدأ وجوباً إذا كان الخبر نعتاً مقطوعاً عن منعوته إلى الرفع ، نحو : ((الحمدُ لله الحميدُ))⁽⁵⁾ . فالحميدُ : خبر لمبتدأ واجب الإضمار ؛ لأنه مقطوع عن منعوته في الإعراب ، والتقدير : هو الحميدُ .

ويحذف أيضاً إذا كان الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل⁽⁶⁾ . كقوله تعالى : $\square \square \square$ ⁽⁷⁾ . ((قال أبو إسحاق : أي فشأني أو الذي اعتقده صبرٌ جميلٌ . قال قطرب – 210هـ – أي فصبري صبرٌ جميلٌ))⁽⁸⁾ . وقدر قومٌ منهم الزمخشري : فصبرٌ جميلٌ أمثلٌ وأحسنٌ⁽⁹⁾ . ووافقه في ذلك الشيخ زكريا الأنصاري (926هـ) ، وآخرون حيث جوزوا أن يكون (صبرٌ) مبتدأ وخبره محذوف وساغ الابتداء به لوصفه⁽¹⁰⁾ .

(10) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 131 .

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى : 131 .

(2) سورة الذاريات : من الآية 25 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 162/4 .

(4) ينظر : الكافية الشافية : 154-155 ، والأشباه والنظائر : 52/2 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 254/1 .

(6) سورة يوسف : من الآية 18 .

(7) إعراب القرآن للنحاس : 195/2 .

(8) ينظر : إعراب القرآن وعلل القراءات : 280 ، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات : 544/1 .

(9) ينظر : إعراب القرآن العظيم للشيخ زكريا الأنصاري : 265 ، وإعراب سورة يوسف ، محمد

حسين سلامة : 28 .

ومنه قوله تعالى : **چَقَّ قَ چِ**⁽¹⁾ . فقد جاء في كلام المعربين للقرآن : فيه أجوبة : أحدهما : أن يكون (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) مرفوعين بالابتداء ، أي : طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلٌ ، والثاني : على خبر المبتدأ ، أي : أمرنا طاعةً وقولٌ معروفٌ ، وقال غيرهما : التقدير : منا طاعةٌ ، وقول رابع : أن يكون (طاعةٌ) نعتًا لسورةٍ بمعنى ذات طاعة⁽²⁾ .

وأجد : أن القول الثاني أبين وأشهر ؛ لأنه كثير في كلام المعربين للقرآن ولا وجه للاستدلال بغيره من أقوال لما نحن بصدده .

- شروط حذف الخبر وجوبًا :

يُحذف الخبر وجوبًا إذا وقع بعد لولا الامتناعية ، كقولك : ((لولا زيدٌ لبهتُ عمرو)) ، ((ولولا زيدٌ لخرجَ عمرو)) ، وحذف الخبر حين كثر استعمالهم له وفهم المعنى ، ومعناها أن الثاني يمتنع لوجود الأول⁽³⁾ . وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : **چِ چِ چِ**⁽⁴⁾ . ((رفع بالابتداء عند سيبويه والخبر محذوف لا يجوز عنده إظهاره لأن العرب استغنت عن إظهاره ... والتقدير : فلولا فضل الله تدارككم))⁽⁵⁾ .

ومنه قوله تعالى : **چِ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □**⁽⁶⁾ . ف ((لولا) في اللغة إمتناع شيء لوقوع شيء ، وكتاب مرفوع بالابتداء ، وسبق في موضع النعت له ، ولا يكون خبرًا ؛ لأنه لا يجوز أن يؤتى بخبرٍ لِمَا إرتفع بعد لولا

(1) سورة محمد : من الآية 21 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 123/4 ، ومشكل إعراب القرآن : 444-445 .

(3) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 256-257 .

(4) سورة البقرة : من الآية 64 .

(5) إعراب القرآن للنحاس : 58/1 .

(6) سورة الأنفال : الآية 68 .

بالابتداء ((⁽¹⁾). فالخبر محذوف وجوباً تقديره (لولا كتابٌ من الله تدارككم ، وهو ما تقدم في اللوح المحفوظ من إباحة المغانم لهذه الأمة⁽²⁾).

- شروط تعدد الخبر :

اشترط بعض النحاة في تعدد الخبر أن يكون من جنسٍ واحد كأن يكونا مفردين أو جملتين⁽³⁾. كقوله تعالى : **جَءَ عَئِثٌ كُؤُؤٌ وَؤُؤٌ** (4).
 . فقوله تعالى : (وهو الغفور الودود) ، (مبتدأ وخبر)⁽⁵⁾. وقوله : (فعلاً لما يريد) ،
 ((خبر بعد خبر)⁽⁶⁾. فتعددت الأخبار كونها مفردة فهي من جنسٍ واحد ، وقد وافق النحاس النحاة في هذا الشرط بقوله : (خبر بعد خبر) .

-
- (1) إعراب القرآن للنحاس : 105/2 .
 - (2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 212 .
 - (3) ينظر : شرح ابن عقيل : 260/1 .
 - (4) سورة البروج : الآية (14-16) .
 - (5) إعراب القرآن للنحاس : 121/5 .
 - (6) المصدر نفسه : 121/5 .

– شروط عمل كان وأخواتها :

تقسم الأفعال الناسخة في هذا الباب على ثلاثة أقسام : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهي ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس . وما يعمل هذا العمل بشرط : أن يتقدم عليه نفي أو شبهه ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتيء ، وأنفك⁽¹⁾ .

فالنفي نحو قوله تعالى : **چ پ پ پچ**⁽²⁾ . وقوله تعالى : **چ چ چ چچ**⁽³⁾ . فأما قوله تعالى : (لا يزالون مختلفين) فإن الفعل يزال قد عملَ عملَ كان لسبقه بحرف النفي لا والواو اسمه ، وقوله : (مختلفين) ((خبر يزال))⁽⁴⁾ . وأما قوله تعالى : (لن نبرح عليه عاكفين) فعلى ما ذهب إليه أبو جعفر فإن عاكفين فيها رأيان : فهي خبر لـ (نبرح) أو نصب على الحال⁽⁵⁾ . فنستدل بالرأي الأول ؛ لأن الفعل (نبرح) عملَ عملَ كان لسبقه بحرف النفي ((لن)) .

ومن الأفعال ما يعمل عملَ كان بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو : (دام)⁽⁶⁾ . ((ومعنى كونها مصدرية أي أنها يصح أن ينسبك منها ومن الفعل دام مصدر : (دوام) ومعنى كونها ظرفية هو دلالتها على مدة معينة))⁽⁷⁾ . كقوله تعالى :

(1) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : 219 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : 134 ، وإحياء النحو : 28 .

(2) سورة هود : من الآية 118 .

(3) سورة طه : من الآية 91 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 187/2 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 39/3 .

(6) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 135 .

(7) التطبيق النحوي : 144 .

چڭڭ ڭڭ ڭڭ ڭڭ (1) . (فحيا) ، ((خبر دمت))(2) . فعمل الفعل دام عمل
كان فنصب (حيا) خبراً له ؛ لتوفر شرط عمله وهو تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه
.

– شروط حذف نون كان جوازاً :

اشترط النحاة في حذف نون كان جوازاً : أن يكون الفعل مضارعاً مجزوماً وعلامة
جزمه السكون ، وأن لا يكون الفعل متصلًا بضمير نصب ، ولا متصلًا بساكن(3) .
فقد جوز النحاة حذف النون من مضارع (كان) ، وهو من قبيل ((ما يُحذف
استخفافاً من الشيء ؛ لأنه لا يكون أصلاً في بابه ، ويكون الحرف الذي في آخره من
الحروف التي أمرها الحذف ، أو مضارعاً لها ، فمن ذلك قولهم : (... ، ولم يكُ))(4) .
وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : چأ ب ب بچ(5) ، وقوله تعالى : چق ق ق
قچ(6) . وقوله تعالى : چ □ □ □ □ ی یچ(7) . فقوله تعالى : (فلا تكُ) في
موضع جزم بالنهاي وحذف النون لتوفر شروط الحذف المذكورة آنفاً(8) . وقد وافق العكبري

- (1) سورة مريم : من الآية 31 .
- (2) إعراب القرآن للنحاس : 11/3 .
- (3) ينظر : أوضح المسالك : 237/1 .
- (4) المقتضب : 167-166/3 .
- (5) سورة هود : من الآية 109 .
- (6) سورة النحل : من الآية 120 .
- (7) سورة النحل : من الآية 127 .
- (8) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 184/2 .

العكبري النحاس في هذه الشروط في قوله تعالى : (ولم يك من المشركين) ، ف (يكُ) : أصلها (يكون) فدخلت عليها لم الجازمة فسكنت النون للجزم وحُذفت الواو لعدم التقاء الساكنين ثم حُذفت لتوفر شروط الحذف⁽¹⁾ .

- شروط امتناع توسط خبر كان :

يمنتع توسط خبر كان وذلك بشرط : أن يكون الاسم محصوراً في الخبر⁽²⁾ . كقوله تعالى : **جُدُّ ثَقِثُ فُقُقٌ فَاقِحٌ**⁽³⁾ . فقوله : (صلاتهم) اسم كان ، (إلا مكاءً) خبر⁽⁴⁾ . فامتنع توسط خبر كان في الآية الكريمة ؛ لان اسم كان محصوراً في خبرها .

- كاد وأخواتها :

هذا هو النوع الثاني من الأفعال الناقصة وهو : (كاد وأخواتها) وقد أفرد النحاة لذلك النوع باباً خاصاً به ؛ وذلك لأن أخبار كاد وأخواتها لا تأتي على وجه العموم ، بل يشترط فيها أن تكون جملة فعلية فعلها مضارع ، وذلك نحو : كادَ المطرُ ينزل⁽⁵⁾ .

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 462/2 .

(2) ينظر : أوضح المسالك : 217/1 .

(3) سورة الأنفال : من الآية 35 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 96/2 .

(5) ينظر : النواسخ في النحو العربي : 80 .

الشاهد في هذا البيت قوله : (أن يملوا) حيث أتى بخبر أوشك جملة فعلية فعلها مقترن بـ (أن)⁽¹⁾ .

- شروط حذف أخبار هذه الأفعال جوازاً :

يجوز حذف أخبار هذه الأفعال جوازاً بشرط أن يكون معلوماً ، كقولك : (من تأني أصاب أو كاد) أو دل عليه دليل⁽²⁾ . كقوله تعالى : *چگگ ن سچ*⁽³⁾ ((أي فأقبل يمسحها مسحاً))⁽⁴⁾ . وبهذا نلمح شرطاً من شروط الحذف أشار إليه أبو جعفر وهو حذف الخبر (يمسح) لدلالة المصدر عليه ، مما يوضح أن خبر هذه الأفعال يحذف جوازاً إما للعلم به ، أو لوجود دليل يدل عليه .

- ظن وأخواتها :

هي النوع الثالث من الأفعال الناسخة ، وقد ورد عن أقسامها عند ابن مالك أن ((أفعال هذا الباب أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع باليقين ، ونوع صالح للظن وصالح لليقين ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف))⁽⁵⁾ . وهذه الأفعال تنصب المبتدأ والخبر جميعاً بعد أخذها الفاعل . ويفيد منها الخبر يقيناً : (رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وألقى ، وتعلم) بمعنى : أعلم . ويفيد الرجحان وقوع :

(1) أوضح المسالك : 274/1 .

(2) ينظر : النواسخ في النحو العربي : 91-92 .

(3) سورة ص : من الآية 33 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 311/3 .

(5) شرح التسهيل : 8/2 .

(خال ، وظن ، وحسب ، وزعم ، وعد ، وحجا ، وهب ، وجعل) بمعنى : اعتقد⁽¹⁾ .

قال تعالى : **جَءَ عَئِثٌ كَذِبٌ**⁽²⁾ فقُيِّدَت جعل بمعنى اعتقد إحترازًا من جعل التي بمعنى صير فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب⁽³⁾ .
((ويفيد منها تحويلاً : (صير ، وأصار ، وجعل ، وهب ، ورد ، وترك ، وتخذ ، واتخذ))⁽⁴⁾ .

ويرى ابن هشام أنّ النوع الأول من أفعال هذا الباب - أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين بشرط إفادته معنى اليقين في الخبر⁽⁵⁾ . كقوله تعالى : **جَءَ كُذِّبٌ** ينصب **كُذِّبٌ**⁽⁶⁾ . ((أي مما أنفقتم ونُصبت خيرًا لأنه خبر تجدوه))⁽⁷⁾ . ومنها ما ينصب ينصب المفعولين شريطة إفادته معنى الرجحان في الخبر⁽⁸⁾ . كقوله تعالى : **جَءَ عَئِثٌ كَذِبٌ كَذِبٌ**⁽⁹⁾ . فقوله (الملائكة وإنائًا) ، ((مفعولان أي وَصَفُوا أنه هكذا وحكموا وحكموا أنه كذا))⁽¹⁰⁾ . ومنه قول الشاعر :

(6) ينظر : تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : 131 .

(1) سورة الزخرف : من الآية 19 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 39/2 .

(3) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : 131 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 27/2 .

(5) سورة المزمل : من الآية 20 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 43/5 .

(7) ينظر : أوضح المسالك : 30/2 .

(8) سورة الزخرف : من الآية 19 .

(9) إعراب القرآن للنحاس : 69/4 .

وقد كنت أحجو أبا عمرو أخوا ثقةٍ حتى أملت بنا يوماً ملماتٌ⁽¹⁾

والشاهد فيه (أحجو أبا عمرو أخوا ثقةٍ) حيث ورد الفعل (حجا) بمعنى (ظنَّ) فنصب مفعولين . ومنها أيضاً ما يرد لليقين والرجحان ، والغالب اليقين فينصب مفعولين وهو الفعلان (رأى - عَلِمَ) .

وما يراد بهما ، والغالب الرجحان فينصب مفعولين وهو الأفعال (ظنَّ ، وحسب ، وخال)⁽²⁾ .

فمثال الأول : قوله تعالى : $\square \square \square \square \square \square \square \square$ ⁽³⁾ . فالضمير في يروونه للعذاب مفعول أول ، وبعيداً مفعول ثانٍ ، وقوله (ونراه قريباً) لأنه كائن ، وكل كائن قريب⁽⁴⁾ . فوجه الاستدلال أن كلاً من الفعلين (يروونه ، ونراه) قد نصباً مفعولين . ومثال ما يراد بهما والغالب الرجحان ، قول الشاعر⁽⁵⁾ :

وكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بِيضَاءِ شَحْمَةٍ لِيَالِي لَاقِينَا جُدَامَ وَحْمِيرًا

حيث استعمل حسب بمعنى الرجحان فنصب به مفعولين أولهما : (كل وثانيهما : شحمةً) .

(10) هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم بن مقبل في أوضح المسالك : 30/2 ، ولم أقف عليه في ديوانه .

(1) ينظر : أوضح المسالك : 35/2 .

(2) سورة المعارج : الآية (6-7) .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 21/5 .

(4) الشاعر زفر بن حارث الكلابي ، ديوانه : 239 .

وهكذا الحال في أفعال التصيير التي تنصب مفعولين شريطة دلالتها على الانتقال والتحول ، وهي (جعل - ردّ - ترك - اتخذ - تخذ - صبر - وهب) على أن يلازم الفعل (وهب) المضي .

إذن فأفعال هذا الباب تنصب مفعولين شريطة دلالتها على أي من (اليقين - الرجحان - كليهما - التحول) وما خرج عن هذه المعاني لا ينصب مفعولين ، إلا الفعل (رأى) إذا جاء بمعنى الرؤيا⁽¹⁾ . كقول الشاعر :

أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليلُ وانخزل انخزالاً⁽²⁾

والشاهد (أراهم رفقتي) حيث نصب (أرى) مفعولين أحدهما الضمير المتصل به ، والثاني قوله (رفقتي) وارى هنا بمعنى حلم أي رأى في منامه⁽³⁾ .

- الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة :
- أولاً - شروط الأعمال :

يجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدمت ؛ لأنها تكون في أعلى مراتبها كما أنها إذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها⁽⁴⁾ . كقولك : (ظننت زيداً قائماً) . فمقتضى إعمالها قائم لم يوجد ما يوهي الفعل ويسوغ إبطال عمله ، فورد الاسم وقد تقدم الشك في خبره فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشك⁽⁵⁾ . ((وأجاز الأخفش

(1) ينظر : النواسخ في النحو العربي : 110 .

(2) البيت لعمر بن أحمز الباهلي في أوضح المسالك : 42/2 ، وشرح ابن عقيل : 53/2 .

(3) ينظر : النواسخ في النحو العربي : 109 .

(4) ينظر : أسرار العربية : 130 .

(5) ينظر : شرح المفصل : 344/3 .

والفراء نصب والإعمال في الأمر والاستفهام ؛ لأنهما يطلبان الفعل نحو : ظنك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظنك زيدًا منطلقًا ، بمعنى : ظنَّ ظنك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظننت ظنك زيدًا منطلقًا))⁽¹⁾ .

((ويختص ... الإعمال بأفعال القلوب والتصيير كليهما))⁽²⁾ .

ومثال أفعال التصيير ، قوله تعالى : **چ گ ک گ گ گ گ** ⁽³⁾ فقد نصب الفعل (يرد) مفعولين أحدهما الضمير والآخر كفارًا⁽⁴⁾ لتوفر شرط الإعمال فيه وهو تقدمه على المفعولين . ومنه قوله تعالى : **چ س ن ن ن ن ن** ⁽⁵⁾ . فوجه الاستدلال بهذه الآية: أنَّ الفعل اتخذ نصب مفعولين هما : (إبراهيم وخليلاً)⁽⁶⁾ . وعمل ؛ لأنه تقدم على المفعولين المفعولين .

– ثالثًا : شروط التعليق :

هو إبطال عمل هذه الأفعال لفظًا لا محلاً ، لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها ، والمراد بصدر الكلام : ما النافية أو لام الابتداء ، أو لام القسم ، أو ((لا ، وإن)) النافيتان ، وما كان من كلم الاستفهام ، وهو أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والمعمول ، أو أن يكون في الجملة اسم استفهام : عمدة كان أو فضلة⁽⁷⁾ .

(6) شرح التسهيل : 19/2-20 .

(1) النواسخ في النحو العربي : 110 .

(2) سورة البقرة : من الآية 109 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 74/1 .

(4) سورة النساء : من الآية 125 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 240/1 ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 114/2 ، وإعراب سورة

النساء : 266 .

(6) ينظر : المقتصد : 440/1 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : 179 ، والكليات : 1658 .

فمثال : ((ما) النافية ، قوله تعالى : چ ك گ گ گ گ گ (1) .
 فهؤلاء : مبتدأ ، وينطقون : خبره ، وليس مفعولاً أولاً وثانياً (2) .
 ومثال : لام القسم ، قوله تعالى : چ ك گ گ گ گ گ گ گ (3) ،
 فاللام هي لليمين وموضع مَنْ رفع بالابتداء ؛ لأنه لا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها وَمَنْ
 بمعنى الذي (4) .

ويرى آخرون : أن اللام في قوله : (لَمَنْ) هي : لام الابتداء ، (ومن)
 اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، والفعل (علموا) لا يعمل
 فيه ؛ لأنه عُلّق عن العمل لفظاً لا محلاً ، لاعتراض ما له صدر الكلام بينه وبين
 معموليه (5) .

فيجوز الاستدلال بالآية على الوجهين المذكورين ؛ لأن اللام لها الصدارة في الكلام
 سواء أكانت لام الابتداء ، أم لام القسم . ومنه قول الشاعر :

ولقد عَلِمْتَ لتأنيّن منيتي إنّ المنايا لا تطيش سبهاً⁽⁶⁾

(7) سورة الأنبياء : من الآية 65 .

(8) شرح قطر الندى وبل الصدى : 179 .

(1) سورة البقرة : من الآية 102 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 72/1 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 53 ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 150/1 ، وإعراب الشواهد

القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى : 172 .

(4) البيت للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه : 308 ، وفي الديوان : صادفَ منها غرةً فأصبها .

Abstract

The science of growth (development) is considered from the most notable Arabic sciences , the subjects and phenomenon of this science were the theme and axis for all researchers who intended to study them , and whenever they examined closely in these subjects, they found out that there are aspects which are possible to search about and to add an effort for the efforts of the previous researchers.

Our work in this study was restricted to the Holy Kuran , and this study has observed a syntactic phenomenon in the syntax of the Holy Koran with a title (The syntactic stipulation in the syntax of the Holy Kuran) , practical study in the syntax of the Holy Kuran) by Abi Haafar Al-Nahas (born -338.H) . This thesis dealt with what the syntactic stipulated in all the syntactic issues with providing all their evidences on that .

The thesis was built with an introduction and three chapters as the following :

1. The introduction:- I have stated the definition with the stipulation and I declared briefly about knowing the expression ways in the books of the syntactics .
2. In the chapter one , I studied the syntactic impacts the abrogating verbs for the beginning .
3. As for the chapter two , I studied the stipulation in the work of the letters .
4. In chapter three I studied the stipulation in the different syntactic aspects and as a result, I came out with a group of conclusions like :

The non publicity of the term " the stipulation" at the ancients whereas they were expressing by the two ways , narration and continuity and Abi Jaafar wasn't just a carrier of the syntactics , He gave his directions and preferings that reflected his own opinions. It was stated that the getting out of the abrogating verbs for the beginning from their meanings will cause the loss of syntax the two objects and it was shown that " the close (the neighbour) even" is more popular than " syntax even " . Also there are another results that showed the importance of this study .

والشاهد في البيت (علمتُ لتأتين منيتي) حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهو (علمتُ) قبل لام جواب القسم ، فعُلِقَ عن العمل (1) .

ومثال الاستفهام قوله تعالى : $\text{چ ہ ہ ہ ہ چ}^{(2)}$. فقوله : (أيُّ وأحصى) مبتدأ وخبره (3) . ومنه قوله تعالى : $\text{چ □ □ □ □ ی ی چ}^{(4)}$. ف ((أيُّ منصوب بينقلبون ، وهو بمعنى المصدر ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بسيعلم ، والنحويون يقولون : لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، قال أبو جعفر : العلة في ذلك ؛ أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر فلو عمل فيه قبله لدخل بعض المعاني في بعض)) (5) .

– شروط التعدي إلى مفعولٍ واحد :

أكد النحاة أن (عَلِمَ) تكتفي بمفعولٍ واحدٍ بشرط أن تكون بمنزلة (عرف) (6) أي بمعناها ومن ذلك قوله تعالى : $\text{چڈ ژ ژ ژ ژ ک ک چ}^{(7)}$. فقوله : (ولقد علمتم الذين) ، ((في موضع نصب ولا يحتاج إلى مفعول ثانٍ إذا كانت علمتم بمعنى عرفتم)) (8) .

(5) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 180 .

(6) سورة الكهف : من الآية 12 .

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 290/2 .

(2) سورة الشعراء : من الآية 227 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 134/3 .

(4) ينظر : الكتاب : 40/1 .

(5) سورة البقرة : من الآية 65 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 59-58/1 .